

555



آدم علی ابی فوفی



«»

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

كيف لا يخلو من متيز بفصول اجناس الكرام ونوع الانس وفه
بالادراك والعقل والارضاء لا سيما افراد العلماء بشرة موقف
المعاني والاباء والفهم من جود الكمال وعروض العرفان فبما
سلاسل النماء اليه ينهي وتاليا لحوالاته هي هذه الرات ورائر
الطاقة بغير ضائه وفاضت فغوط الاله بجليا نه بخطوط الربوبية في
انوار العالم واظهر اونا واكرم على اضلاع آدم ندور الانوار على قلب
ارونه بظن السعد والحق بتقد برانه وكيف لا تصل على نية الله تعالى
العالم بمررنا طبر كالاته وزين الناس باشكاله فرائد سحره وعلا انه
الذين تلبس بالباسى كزينة وتنور وينور مطالع ذنه **وبعد** فيقول الفقير
محمد المروف بالقبائل الامير المكرم المكرم المكرم المكرم المكرم المكرم
جعلني عمره في محرابه فتخفت بلجان الامم الدهور وتفتت بغيض كدر
الشهود ولا يصيب رماحه الى حق عطف ولم يصل سبابة الى زواجر فلو
شمرت ان ليحصل العلوم في كل آن وتلقى الله في اقل الزمان **وقلت**
الحمد لله الذي كافي بدوافقه الامام بالخلاص من ارض الجهل من بين العالم
ولما كان قد ثبت النقة واجبا علينا وقد كان الطلاب مشتغلين بقرآنه باله
الابهر عندنا اتفت لتلك شواهي من مواقف مسائلها غير مفاها

وبعنه

وبعنه ولا يدرى مطالعها عن زواجرها وسبب النطق في علم المنطق
ومن الله التنوير على كل حال واليه المرجع والمآب ولا يخفى في المقصود
اقول لما كان البحث عن احوال العلوم المتصورات والتدقيق في حاجات
الاباء الافراد والتركيب مع كونها محتاجين الى اقسام الدلالة اللفظية
اورد المعجزة الدلالة اولها في الافراد والتركيب ثانيا فقال اللفظ
الدال بالوضع انه لفظ دال بالوضع او الامم للاسنان على ما لا يخفى
وتفسير الموضوع لفظي الخ لانه لو لم تفسر لزوم حمل الاخص على الاعم وهو
بالطرح وتخصيص الدال اللفظي بالوضع لانه موقوف عليه لافراد والتركيب
بدل اي اللفظ المقيد على تمام ما اي المفهوم وضع اللفظ له **اراد**
المفهوم بحيث يعلم بين عن الموضوع له الشيء فلا يرد ما قيل من انه يفتنى
تخصيص تركيب المفهوم تأمل بالمطابقة اي مطابقة المفهوم للموضوع له
فلهذا كانت الدلالة الثلاث بالياء عند كسر الباء والابدون ما تدبر **اعلم**
ان لفظ يدل وقع خبر من اللفظ الدال بالوضع وح لا بد ان يحمل على
الامم من الدلالة المقصودة او السبب والا لم يحبر عطف على قوله وعلم
جزءه ولا قوله وعلم ما بلان لانه دلالة اللفظ على الخبر او اللزوم
تبيين تأمل وعلى هذه النعم كانت الدلالة منقسم الى اقسام
على سبيل التوزيع **اعلم** ان هذه الحكم اما الافادة السامع ان اللفظ
يدل على تمام ما وضع له اولافادة ان تلك الدلالة مستتبة بالمطابقة
اولافادة المجموع وهو الاول وفوله بالمطابقة غير داخل في الافادة

x

على الاول وداخله فيها على الاخرين وكذا الحكم في قول وعلى جزئه وعلى
ما يلزمه وعلى جزئه اي على جزء الموضوع بتعب الدلالة على المجموع
بالضم كدلالة الدلالة على ما في ضمن الموضوع **الاجابة** ان
ذلك الموضوع اجزاء لا توجد الدلالة التضمنية على تقدير عدم
جزء الجزء المذكور فضلا على عدم مطلق الجزء تدبر هذه الكلام
وان كان في الظن تقييد وجود تلك الدلالة لكنه في الحقيقة لتقييد
اللفظ الموضوع في ذلك الحكم فلا يرد ما قيل من ان هذا التقييد
يستلزم حلا الاخص على الاعتم ان الموضوع في تلك القضية متروك
بلام الاستقراء وبما قررنا من ان الدلالة على تمام ما وضع له محمول
على اللفظ الصادق على افراده الذي لغناه جزء اما الدلالة
التضمنية فكالمطابقة عند الجمهور وكالتضمن عند الامام تأملوا على
ما يلزمه في ان هذه متعلقة بالزوم بالالتزام وانما شرط
الزوم الذهني دون الخارجي ليجز من الدلالة الالتزامية ما يكون
بالزوم الذهني مع عدم امكان الزوم الخارجي كما في الدلالة
الهي على البصر تدبر واعلم ان المنطوقين شرط في هذه الزوم
الزوم اليقيني بالمعنى الاخص بمعنى ان تصور الزوم ولم يقب
كله بقوله ان كان لا لازم كنفاء بل سبق ولان التقييد ما لاحاق
السبق الاخر ان الدلالة على لازم المعنى فرع وجود اللازم فيه
ما فيه تأمل وفرق عدم التقييد ما لا بد منه اذ ما في مفهوم الاول
لازم

لازم من جملتنا ان الموضوع لا يغير فعلية اعتبار الاخطار لا الخطور والافعال
التقييد غير صحيح وبما قررنا من ان المطابقة اعتم التضمن والالتزام و
التضمن اعتم من وجه من الالتزام **تبيين** الدلالة الى اقسامها فربما
تقسم الكلية الى جزئية وجزءها عنده البعض عقلي لكن ما يحل لغيره ان يرد
اللازم في الخارج ان لم يكن معتبرا في مفهوم الالتزام بل كان شرط الحقيقة
يكون المحر عقليا وبه ظاهر واما ان يكون معتبرا في المحر استقراحي
او المقسم فيصح ان يحل على الاقسام مع كونه العقل كما اقر في هذه القيمة
فقد توفيق كل واحد منها لا يقلل من حقيقة كل واحد بل الدلالة مستغن
بالافراد الشمس موضوع للجزء والضوء معا للجزء المزوم ووجه
والضوء اللازم ووجه فاذا دلت على مجموعها كانت الدلالة على احدها
تضمنيا مع ان يصدق على دلال الجزم ان الدلالة اللفظ على تمام ما وضع له
وعلى دلال التضمن ان الدلالة اللفظ على لازمها لا تقول فيه الخبيات
معتبر في التبرينات واقول لا حاجة في دفع الاستقراء الى اعتبار قيد الخبيات
اذ الدلالة في المطابقة متعارضة بالقصد وفي الاخرين بالبيع فافهم
كالانك او اللفظ الدال بدلالة التثنية مثلا كالانك واللفظ الدال
بالمطابقة ووجه كاختلاف زيد الموضوع للفظ مع عدم تصور اللزوم و
مع التضمن بالالتزام كلفظ الفرس الموضوع للجدول الصاهل مع عدم
اللزوم والالتزام بلا تضمن كلفظ زيد على اللفظ مع تصور اللزوم
تأمل **اعلم** ان فوكه كالتساثل لا تقييد اذ لو كان تقييد للزوم

ان انقسام اللفظ باعتبار الحصة في مفهومه لا انقسامه لا باعتبار
 وجوده في ضمن الافراد لم يوجد في ضمن التركيب وبالعكس
 فان قلت المفرد لفظ واللفظ اما مفرد او مركب فما هذا التقييم
 لانفرد اللفظ قلت اللفظ المحمول على موضوع الصور ليس اللفظ
 الموضوع المحمول في الكبرك فلا تكرر بلا وسط ولا استلزام تأمل
 كما سبقت بان شاء الله والمفرد اعاده مظهر الاختراز عن
 التشكيك او الاشارة بان المفرد باعتبار المقسم غير المفرد المأخوذ
 باعتبار المقسم **اما كلي وهو** مفهوم كلي باعتبار ان الكلي
 صفة اللفظ ما يمنع نفس تصور مفهومه او مفهومه من حيث
 انه تصور لا يشرط شي غير وقوع الشك او وقوع ترك ذلك
 المفهوم بين الافراد فلي هذا لا يرد ما قبل من انه لا حاجة الى
 زيادة التصور تأمل **اعلم** انه صدق الكلي لا يحتاج الى كونه
 الافراد موجود بل يصدق كوا كانت الافراد موجودة او
 معدوم بل ممكن على ما لا يخفى فلا يرد الانتفاض بالاشي
 والامكان وغيرها فظن **ثم اعلم** ان الكلي اما متداخلي او كائنا
 صدق على الافراد بالتدوير بصفة صدق على البعض متقدما
 زمانا على البعض الآخر كلفظ الانسان واما مستك بالكثر
 صدق على البعض والى واقدم بالنسبة الى البعض الآخر كالوجود
 مثلا كالاتي **اللفظ** الانسان لان الكلي هنا صفة اللفظ كما

ذكرنا

ذكرنا وايضا قوله نفس تصور مفهومه بوجوب كونه ما لا يمنع عبا
 عن اللفظ تأمل وكذا الجزئي هنا صفة اللفظ بعينية المقابلة و
 اما جزئي وهو اي مفهوم الجزئي المحمول على اللفظ الذي يمنع نفس
 تصور مفهومه اي من حيث انه متصور كما اشترنا وقوع ذلك
 او الشك كزبد وعو على طريق التمثيل لا التقيد لئلا يلزم خروج الجزئي
 الاعتباري واعلم ان الكلي بالمعنى التقدير ما ينسب الى كل قبلة
 جزء والجزئي ما ينسب الى الجزئي فكل كذا كلي جزء وكل جزئي جزء كل
فان قلت الجزئي يقيد على كونه اي على زيد وعو وغيرهما فيكون
 كليا مع ان مقابله قلت المقابل للكلي ما يقيد عليه مفهوم الجزئي لا اللفظ
 الجزئي المأخوذ باعتبار مفهومه ولا يقال تقسيم المفرد الى كلي وجزئي
 تقسيم الشيء الى نصف والى غيره اذ المفرد كلي لا تا تصور كونه المفرد كليا
 باعتبار المفهوم ومورد التقسيم هنا انما هو الافراد تأمل والكلي
 باعتبار كونه صفة لا مفهوم اذ الذاتية والعرضية عارضة للمفهوم
 ولذلك اخذ المظهر في مقام المقسم اما ذاتي وهو اما مفهوم كلي
 الذاتي الذي يدخل في حقيقة جزئية بمعنى لا يكون خارجا عن تلك
 الحقيقة فيدخل في الاقسام الثلاثة الجنس كما اشار اليه بقوله كالتجريد
 بالنسبة الى الانسان والعرض والفصل كالتناطع بالنسبة الى الانسان
 والنوع كالاتي بالنسبة الى زيد وعو وكل بر على كونه النوع ذاتيا
 لانه النوع عين الحقيقة ولا بد من المقابلة بين المنسوب والمنسوب اليه

اجيب وقد بان اطلاق الذاتى عليه عرفى لا لغوى وقد يجاب بان الاراد
 بالذات هنا ما صدق عليه الحقيقة لا انفسا والتنوع نفس الحقيقة
 لا عين ما صدق عليه الحقيقة فالخابرة ايضا محققة اذ عثرنا
 النوع عارض والذاتى معروف من ذلك العنوان واما عرضى وهو
 ار مفهوم العرضى الذى يجالسه لا يدخل في حقيقة خبرنا ان كان
 بالنسبة الى الذات او فردا وكما الماشى بالنسبة الى افراد الحيوان فالت
 الكلى عارض ونفسه لا الذاتى والعرضى غير صحيح قلت ليس المراد
 بالذاتى الجوهر وبالعرضى العارض القابل لبل فرد من الاداة الكلى
 الداخل في الذات الكلى الخارج ولو لم يكن فلا فساد في نفس العارض
 بعارض الجوهر وعارض العارض بل الفاد في تقسيم بالجوهر والعرض
 المتوحد بمطابقة منفرد بقطاعة والذاتى ار مفهوم ما باعتبار
 وجوده في ضمن الافراد في موضع القسم والام لا كاستفراد المتفرق
 للجنس على تقدير كونه الفرد بدميئ الجمع والحدوكن فيه ما فيه اما مقول
 ان يصلح ان يقال في جواب ما هو اى لا في جواب اى كى ولذا انفى
 بلفظ الفرد فسرنا بصلاحه المقول لان المقولية بالفعل ليس
 شرطاً في حد الكائنات بحسب الشكك المحفنة اى حال كونها بحسبها
 وتصفية الشكك بما لا فائدة التخصيص كما لا يخفى كما جرد ان بالنسبة
 الى الانس والعرض ان الحيوان لا يجوز هو بالسؤال اهد هم
 تمام لاهية المحفنة بل هو تمام المشككة وهو كذلك المقول

جنس

جنس فان قلت كون مطلق المقول بحسب مفهومه جنسا لا يلزم
 كونه افرادا اعني ذات المقول وذلك المقول مثلا جنسا وبهوظ مع انه
 المراد انما هو جنسية الافراد قلت القبر ارجع الى المقول المأخوذ باعتبار
 الافراد فيكون الجنس محمولا على كل فرد مما يقع للمقولية لا يقال
 على هذا يلزم ما عدم كون لفظ المقول باعتبار مفهومه جنسا
 تقدير دخولنا لان المقول اختيار شيئا الثاني ويمنع كون الشئ فردا
 لفظ باننا يلزم ما ذكرناه لوجعلنا مطلق المقول فردا مطلق
 المقول واما لوجعلنا المقول المأخوذ باعتبار مفهومه فردا
 لمطلق المقول فلا يلزم من منادى الارز انما هو الثاني وقد يجاب
 بان اللزوم عدم كون المقول باعتبار مفهومه جنسا لا بغيرنا بل
 يتقضا اذ هو على ذلك التقدير يرفع تأمل هذا ما لا يخفى
الفتور ويرسم ان الجنس ياد كلى مقول على كثيرين مختلفين باختلاف
 في جواب ما هو ويلزم من هذا الاختلاف بالعدد والمقول مع مطلقا
 صفة مخصوصة لكلى فلا استدراك واما جعل هذا التوفيق رسالة
 المقولية عارضة لمفهوم الكلى كذا قيل فليكن هذا المكون رسالنا كما سمينا
 ومن قال بان الكلية عارضة لمفهوم الجنس فقد اخطأ لوجوده والقول
 هو بحديثه ووجود وجود العارض وانما لما كان الجنس من الامور
 الاصلية كونه حصول هذه المفهوم لا بعد تقويمه فيكون رسالا
 واعلم ان الكلى باعتبار مفهومه وقع جنسا في ذلك التوفيق

وهو بذلك الاعتبار اعم من مطلق الجنس ما كان باعتبار كونه
جنساً للجنس فلا يرد ما اوردوا اما مقول في جواب ما هو
 حسب الشك والخصوصية معا والمعية محولة على معنى ان المقول
 بحسب الشك والخصوصية بالنسبة الى مفهوم واحد اي ما يكون مقولاً
 بحسب الشك يكون مقولاً بحسب الخصوصية ايضا كالانسان بالنسبة
 الى زيد وعمرو اي مفهوم الذي وجد في الاول كفهوم الانسان بالنسبة
 الى افراده المستور عن حال احدهما او عن الاثنين او الثالث وهكذا
 فانه كما كان تمام الماهية المشتركة كذلك التمام ماهية كل واحد
 وهو ان المقول المأخوذ باعتبار افراد النوع والافراد
 المأخوذ باعتبار مفهوم جنس على تقدير اعتبار الحقائق المختلفة
 تحت وبقوله ان المقول باعتبار مفهوم نوع فيرجع الضمير الى
مطلق المقول كالاخفى للفظ ويرسم اي النوع بانه كل مقول
 على كثر من مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو ولا
 يكون غير المستور الاختلاف الحقائق فلا يرد النقص بالجنس
 فان قلت النوع جنس لانه مقول على كثر من مختلفين بالحفايا
 مثلاً صاوي على الانسان والفرس وغيرهما وكل ما كان كذلك
 فهو جنس قلت ان اريد مفهوم لفظ النوع فلا نسلم الخلف في النتيجة
 وان اريد ما صدق عليه النوع فلا نسلم الصغر وتبرؤنا ايضا
 بان عندكم دليل دال على ان النوع جنس فعندنا دليل دال على ان

وهو ان المقول المأخوذ باعتبار افراد النوع والافراد
 المأخوذ باعتبار مفهوم جنس على تقدير اعتبار الحقائق المختلفة

ان الشك

ان النوع بحسب مفهوم نوع لا جنس لانه اذا سئل عن مقولته الانسان
 الفرس يكون الجواب ان نوع وكذا اذا سئل عن احدهما تدرسياً في الكلام
 ويميز في سياقه واما غير مقول في جواب ما هو هذا فم الجنس والنوع
 معا فكان اذ في ان الذي اما مقول او غير مقول ولكن قسم القسم الاول
 الى قسمين والثاني الى واحد بل مقول في جواب اي الذي هو في ذاته واما
 لم يكف بانه غير مقول في جواب ما هو وزاد هذا القول لانه مفهوم
 غير المقول عام فلا يقع حل الفصل عليه فلفظ وهو اي المقول في جواب
 اي الذي هو في ذاته الذي اي المفهوم يميز انني الماهية عما اي غرضها
 يشارك ذلك الاغيار الماهية او بالعكس في الجنس كالتا طي اى
 كفهوم بالنسبة الى مفهوم الانسان وهو اي الذي يميز او المقول
 في جواب اي الذي هو في ذاته تدبروا علم ان الفصل اما قريب من متبر عن
 الشاركة في الجنس البعيد ويرسم اي الفصل بانه كل مقول على شئ اي
على الماهية لا على الافراد الفصل مفهوم الماهية في جواب اي الذي
 هو في ذاته لان يميز الماهية عما يشارك في الجنس واعلم ان كوا الفصل
 متميزا عن المشاركة في الجنس مبنى على بطلان تركيب الماهية من اربعين
 كما قيل والا فهو متميز عن المشاركة في الوجود فان قلت الفصل بهذا
 التعريف يرض عليه مفهوم النوع مع انه مقابل له لا يضر ناكوه الفصل
 باعتبار مفهوم معروفه المفهوم النوع لان ما حكمه بالفصل ما مفهوم
 تصديق مفهوم الفصل لا مفهوم الفصل فله واما الذي وقع في
 النسخ بالباء وهو الاى الى الخارج عن حقيقة جزئياً

فما هو وغيره مما لا بد ان يتحقق حقيقة واحدة اولها اولها حقيقة
والثاني عرض عام وملاكه كل واحد من هذين العلمين متعلق بالاشياء
اي لازم ومغارق فاشارة الى بين العلمين الاول هو الاول فاما
ان يتحقق انفكاكه عن الماهية لا فرضية هو او فرضية انما وجود
وهو العرض اللازم او لا يتحقق انفكاكه عن الماهية لا فرضية هو ولا فرضية
حيث الوجود وسيد العرض المغارق لا مكان مقارفة الطان لفظ العرض
في كلامه سمي جزء لا خارج عنها وكل واحد منهما اى من لازم والمغارق
اما ان يتحقق بحقيقة واحدة فهو الخاصة كالمفادك بالقوة ناظر الى الاشياء
والفعل ناظر الى المغارق على تقدير كونه تمثيلا لا تقيد او يترسم الماهية بالاشياء
كلية فقال على ما كانت حقيقة واحدة فولا عرضيا مجردا على المناظر
براد في جواب اى شئ هو عرض كما هو مقتضى المقابلة ويجاب عنه بان الماهية
مقابلة العرض العام والنظر مقطوع عن مقابلتها بالفصل والتدفع والجنس
اذ هو قسم العرض لا الذاتى فلا يحسن التقابل الا بعد الزيادة لعدم كونها
جوابا اصلا ولا يخفى عليك ان برد المناظر ان يقول كلية فقال على الحقيقة لا
على ما كنا نأمل لا يقال قد وجدنا الى قبة الالهي والوجود ما لا
يقول بهذا السؤال الماثل من اشتباه المعارض بالمعروض وانما ان يعنى
حقايق نوع حقيقة واحدة قبل الحقايق بالقدرة لا شارة ان جميع المنطقى
فهو العرض العام ولفظ العرض ايضا جزء من الالهي كما اكتسفت القوة ناظر
الى اللازم والفعل الى المغارق لان غيره من الجبراد ويرسم بان كل شئ يقابل
على ما كانت حقايق مختلفة فولا عرضيا لا يطابق السؤل بل كسب

القدرة لا يقال العرض العام فرضية اذ نوع فلا يصح ذلك التعريف لا تاندر
نوعية لفظ العرض غير مضمنا بل المفكوة ما يصدق عليه العرض العام نوعا
تأمل ولما فرغ من الكتاب الشرعى في بيان القول ان روح القول ان
المراد بالقول المركب قيد بالروح لشرحه الجبراد القصورى وبراد المقرف
بالمراد التعريف لا يكونه الا وكما على الامة اذ لا بد في المقرف من قصد
ثبوت شئ لى حتى يقع الانتقال وهذا لا يكون الا فى المركب واما
التعريف بالفصل وحده فليس بمفول تعريف بالمشق منه كما لا يخفى وايضا
ان الجنس غير داخل في المفهوم كما هو التحقيق فلا بد من القرينة العقلية
لان يخصص التعريف بالفصل وحده بالمقرف لانه مفهومه الفصل اعم من مفهوم
الجنس فيكون التعريف مركبا تدبر والتعريف اما حقيقى او اسمى لان التعريف
اما ان يكون التعريف الحقايق الموجودة فرضية هو كذلك او يكون للمردول
اللفظ والاول حقيقى والثاني اسمى وكل واحد منهما اما حد تام
او ناقص او رسم تام او ناقص على ما مرع به المصاعلم انه لا بد من الماهية
المعرفه ووجهها احدى الوجه الغير المعلوم به الماهية قبل التعريف
والثاني الوجه الغير المعلوم الماهية التى يطلب بعلمها احسن التعريف
وانما يعلم بالوجه الثاني اذ اعلم ثبوت الوجه الثاني للاول مثلا الا
المعلوم بالشبهة قبل التعريف بالناظر اذ اعلم ثبوت الناطق با
بالشئ فان كان تصور ذلك الوجه الغير المعلوم الماهية سبب
الاكتساب تصور الماهية في والآى وان كان بوجه بمنزها عما

حدها فسمها فاسما ولما تعريف الحد فقال الحد قول دال على ماهية الشيء
ولم ينفك الا تعريف اكرم اكتفاء بغيره واقدور في تحقيق هذا المقام ان لا
التعريف للجنس اذ المراد بيان الماهية وحمل لفظ القول عليه صور لا حقيقة
والتعريف المستفاد من الالام لتعيين الذات فلا ينافي التعريف لبيان الماهية
واعلم ان دلالة لفظ الحد على ذلك المعنى غير مستغنية عن ايراد لام التعريف
اذ لا ينافي معناه اجمالا بل بدلالة لفظ واحد ودلالة الحد تفصيل احر
بدلالة متعددة والقول اعم من المفعول والمفعول وهو جنس المعقول
على تقدير كونه عبارة عن التعريف المعقول والمفعول على تقدير كونه عبارة
عن المفعول فهذا التعريف حدسي اذ الحدود ليس من المقاييس المعلومة ^{الواجبة}
في الخارج قبل التوهم اعم ان ههنا سؤال المشهور وهو ان الحد لا يمكن
از حد الحد فهو ايضا متبهم له حد اخر وبهم جبر فيزوم التسلسل واجب
بان حد الحد نفس الحد فلا تسلسل وقد يجاب بان يجوز ان يكون اجزاء
حد الحد معلومة لا الحد تامة فان قلت حد الحد الاخص من مطلق فلا
يصح التعريف بالاخص قلت كونه تعريفيا باعتبار مفهومه لا باعتبار كونه
فردا فزاد الحد ولا يقال ذلك التعريف ما يصدق عليه ذلك التعريف
فيترجم كونه الشيء فردا لنفس لا تافعه ذلك التعريف باعتبار ^{الخاص} خصه
فردا باعتبار عموم فلا يلزم ما قلت تامل وهو انه يتركب من جنس
الشيء وفصل التعريفين بحيث يمكن ان يكون جزء من التعريف الثاني فيترجم
والحد افراد ذلك المهور وان يقدر في قول على ماهية الشيء لفظ

بنها من هذا حق لا يرد النقص بالحد الناقص ويحتمل ان يكون اشارة
الى التعريف كما هو اللفظ لا بذكر ان يتركب في رجاء الضمير لا استخدام ^{الحد}
الناطق بالنسبة الى الذات وهو ان يتركب الحد التام اما كونه حد
فلكونه تعريفيا جامعا وما نفا اشمال الذاتيات وانما كونه تاما فلا ^{اشماله}
على جميع الذاتيات لا بغاية قد شرط في التعريف كونه المعرفة معلوما بالوجه
قبل التعريف والاشمال هنا معلوم بالنسبة قبل التعريف بالحد ^{الناطق}
فيكون تعريف في الحقيقة مركبا من النسبة والحد الناقص فيكون
رسا اذ النسبة عارضة لا تافعه الوجود المعلوم به الماهية شرط
للتعريف لا شرط من ان يعنى المنطقي شرط التعريف وجعلوا الهيئة
الاجتماعية جزء من التعريف فعلى هذا الشرط كونه عكس الاور يعني لو قدم الفصل
وحده تامل والحد الناقص هو الذي يتركب من جنس الشيء البعيد
فصل التعريف اوجوب القول والدال على ماهية في ضمن الحد الناقص
مبنى على التركيب ما عرفت كما ان وجوده في ضمن الحد التام مبنى
على تركب من المذكور كالجسم الناطق في تعريف الانسان ولا يرد ان
معنى الناطق اما جسم له النطق او جوهرا وشئ فعلى الاولين
يلزم التكرار وعلى الثاني كونه التعريف بالعرض لا تافعه معنى الناطق
انما يكون كذلك لو لم يكن الموصوف مذكورا واما اذا كان مذكورا
فلا حاجة الى التكرير فان قلت ان التعريف بالفصل وحده على ما
فرد هذا فاقص من ان لم يذكره المصنف على تقدير التسميم بان التعريف

يجوز بالفصل وحده انه ليس بحد ناقص فقط بل يحتمل ان يكون حدا
تاماً او ناقصاً او سلباً لوقيل في تعريفه لان الناطق يحتمل
ان يكون معناه حيداً لا النطق او جسم او شيء فعلى الاول حد تام وعلى
الثاني ناقص وعلى الثالث رسم ولذا لم يذكره المصنف في الحد الثاني
نحو ذكره بعض الافاضل واقول التعريف بالفصل وحده رسم فقط
اذ لا معنى للناطق الا في النطق لان الاحتياج لا الموصوف يتم
فبما دليل يقدرون الموصوف الخاص تأمل والرسم التام او الذي
يميز الماهية عما عداه فسمان الان تام وناقص وتام هو الذي يتركب
من جنس الشيء القريب وخاصة اللازمة اما كونه رسماً فلا انه امر وما كونه
تاماً فلا شئاً على اعظم اذ انبأ كالحبوة الضاحك في تعريفه لان
لا يخفى ان المراد الضاحك بالقوة والآن لم يكن لازماً ولا رسماً تأمل على
ذهب البرهان ومن شرط الخواص مطلقاً رسماً كان لازماً او رسماً فاذ
لا يحتاج الى اهل الفهم على القوة كما ذهب اليه القدماء تأمل والرسم التام
هو الذي يتركب من جنس الشيء جملتها بجنس واحدة سواء لم يختص
احادها او اخص الكلي او البعض منها اذ لا يختص جملتها بجنس في القوة
الذكورة الا بالان الوض القائم مع الفطر والخاصة والجنس البعيدة
الخاصة والفصل مع الخاصة كل منهما رسم ناقص مع ان ذلك التعريف غير
شامل لبعضه لان اقله المراد من الرسم التام ما يميز الماهية في القوة
ولذا عرف بما رأيت والمراد من الوض التام ان يكون في الوض الخاصة

او من المركب في الوض والتام في عرضي تأمل كقولنا في تعريفه ان ما شئ على
فهمه بجنس الاظهار بادر البشرية مستقيم القامة فتحاك بالطبع كحتمل
ان يكون تعريفاً واحداً ويحتمل ان يكون تعريفاً اربعة فعلى الاول يرد ان في
بعضها عينه البعض ويحجب بان العين غير ملتزمة في التعريف كسما في
الرسم والآن كلمة التعريف بالمميز فقط وانما قدم مباديها في الرسم عليه
كذلك لا بد ان يتقدم مباديها عليه فلذا قال القضايا او من اصطلحنا
المنطقية القضايا واحكامها ولم يذكر لان في الكلام حذف معطوف
والمراد من القضايا ما يطلق عليه القضايا ولا شك ان الاحكام ما يطلق
القضية تدبر القضية او مفهوم القضية اذ المقام مقام التعريف فلذا
كانت الالام الداخلة عليها للجنس وانما اختار تعريف القضية القضايا
من التعريف ولم يفتش الى تعريف القضايا ان التعريف للماهية فبما
القضايا الموضوع بحسب جميعها لا افرادنا لكونها قولاً يقال
لقلنا ان صادق فيه وكاذب فيه والاولى ان يقول انك صادق بكما
الحق تأمل والمراد من القول المركب وهو جنس المفوض والعقول
على تقدير اعتبار من في القضية واعلم ان القضية عند البعض مشتركة
في المعقول والمفوض وعند الاخر حقيقة في المعقول والحجاني المفوض
على كلا التقديرين لا يجوز اذ ادة المعنيين معاً القضية واقول
يجوز ان رادتهم اما بطريق المجازا وبطريق عدم المجاز تأمل ثم
اعلم ان ما يخلف في ان التزاغ بين كوا القضية مشتركة

وبين كونها محي نافي اللفوظ وحقيقة في العقل فتزاع لفظي
لا يعرف كل من الفريقين مراد الآخر لان من جعل القضية مشتركة
اراد من اللفوظ القضية المنفصلة في الالفاظ والآمال كما
اكن جعل القضية مجازا فيها تأمل **قبيح** اعلم ان صدق القضية
وكذا باعتراف الجمهور باعتبار نفس الامر وعند النظام باعتبار
وعند الجاهل باعتبارها كمن الخمارا كما هو مذهب الجمهور ورد
عليه ان القضية وارفة للغير فالصدق والكذب كوكافا باعتبار
نفس الامر فلا تلو احدى فرد من القضية صادقة وكاذبة باعتبار
وتجاذبان القضية ايضا محتملة الصدق والكذب مع قطع النظر
عن الخارج وان كانت بحسب نفس الامر فقط او كاذبة تأمل فاعلم
هذه الكلمة او تقسيم المحدود بحسب نفس الامر لا تقسيم المحدود مع قطع
النظر عن الخارج اما الاول فلان احد القسمين غير كاذب فيجب
مطلق القضية واما الثاني فلان المحدود بالماخوذ مع قطع النظر
عن الخارج محتملة للصدق والكذب ولا معنى حتى كلمة او وكك
ان نقول على تقدير كلمة او بمعنى الواو تأمل ولا يذهب عليك ان
التقييم بمنزلة الخاصة الموكاة للمحدود يلزم ان يكون **التعريف**
للافراد لان التقييم بمنزلة الخاصة المميزة لها تأمل فمهي اي
افراد القضية على طريق الاستخدام اما حملية ان كانا طرفاه
متحلا الى فردين بالقوة او بالفعل كقولنا زيد كاتب كجمل

ان يكون تحيلا وان يكون تقبيد الحكم يتفاد تعريف الحملية واما كلمة
ان لم يتحل الى فردين قوة وفعل اندر فلا يرد النقص بقولنا **ان**
الناطق ينقل بفعل فردية ولا يقولنا الشمس طالعة يترجم النهار
موجود ولا يقال جعل القضية قسم اولية غير صحيح اذ لا يجاب والسبب
مشتركة بينهما فليكن **الاجتناب** والسبب لا يقال بالاولية لانا نقول لانتم
كون **الاجتناب** مشتركة كلفان **الاجتناب** والسبب في الجملة بمعنى يخصها وكذا
في الشرطية **منفصلة** ان كان لا يثبت مفهوم اولية عند ثبوت مفهوم
آخر كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه حكم بوجود
النهار وعند وجود طلوع الشمس اما منفصلة ان فها يثبت
مفهوم اولية عند ثبوت مفهوم آخر كقولنا العدد اما ان يكون زوا
او فردا فانه حكم بـ ثبوت مباينة الزوجية عند ثبوت الفردية او بالعكس
يحمل ان يكون تقبيد فعل الاول اذ الشرطية بقية ليعلم ان
الحملية مقابل الشرطية كما وعلى الثاني لا يرد ان بقية ليعلم منه ان تعريف
الشرطية كما ان اذ الشرطية بالمتا لذلك ولا فرغ من تقسيمها شرعا
في تحقيق الاقسام فقال الجزء الاول في الحملية يسمى موضوعا لانه وضع
لا يحمل عليه شئ والثاني محمول لانه وضع لانه يحمل على شئ والجزء الاول
من الشرطية اي شرطية كانت مفردا متقدمة طبعا والثاني متا لالتقدم
ذلك وهذه التسمية ظاهرة في المتصلة بخلاف المنفصلة تأمل
اعلم ان العلماء اختلفوا في اجزاء القضية الحملية وقال بعضهم

اجزاء ثالثة ذات الموضوع ووصف المحرر والنسبة الناقصة والكم
 الملكية والمراد مجرد مفهومه ثابتا لا او غير ثابت لا مستلزم بانته
 لا معنى لاثبات الملكية بعد افراد جزئية النسبة الناقصة وقال الاخر
 اجزائها اربعة وابتنى النسبة الملكية جزم مستلزم بانته انتفاؤها
 عند ثبوت النسبة الناقصة لا يكون مانعا جزئيا اذ الملكية جزم ثالثة
 والثالثة رابعة فهي حاصلة عند عدم جزمها وان لم تحصل عند جزمها
 تدبر وعلى الاختلاف بين القضية في العلوم والعلم المتعلق بها اربعة
 اما على الثاني فظاهر واما على الاول فانه يجوز ان يتعلق العلم بالثبات
 بعلوم واحد تدبر **اعلم** على كلا المذهبين لا الفاظ الدالة على
 القضية ثلثة لفظ الموضوع ولفظ المحرر وهو الدال على الملكية
 وعلى الوقوع معا على المذهب الثاني وعلى الوقوع فقط على المذهب الاول
 والقضية اما موجبة ان كان الحكم فيها بايقاع كقولنا زيد كاتب يعلم
 منه تعريف الايجاب واما سالبة ان كان الحكم فيها بالانتراع كقولنا
 زيد ليس كاتب نفرض منه تعريف السلب هذا الذي ذكرنا في الجملة
 واما في الشرطية فان كان الحكم بثبوت مفهوم الاخر وثبوت مباينة
 عند ثبوت مفهوم اخر فهو موجبة والافسالية **واعلم** ان اطلاق السلب
 على الجملة والافصال والافتصال على المعنى الاصطلاحي لا النفوي
 وكل واحد منهما في الموجبة والسالبة او في الجملة والشرطية اما مخصوصة
 كما ذكرنا منها في الجملة وفسر عليه مفا في الشرطية والمراد ذكر المحرر

الجملة

في الجملة
 في الشرطية
 في الموجبة
 في السالبة

الجملة فقط اما المفصولة في الجملة بان يكون الحكم بالافتصال والافتصال
 في زمان معين وفي هذا يظهر ان تسمية القضية بالمفصولة في التسمية
 هي باسم الجزر ولهذا يقال القضية الكلية والمفصولة بالبيان
 هي القضية واما كلية مسورة اما في الجملة بان يكون موضوعها كليا
 ويدخل عليه كل افراد كراذل لم يكن افراديا بل في الموجبة مجموعيا
 كانت القضية مخصوصة كما يجب كقولنا كل انسان كاتب في الموجبة
 ولا يخفى ان الانسان كاتب في السالبة اي ما بين فيه كية الا فراديا
 او لبيان المثالين المذكورين على تقدير كونها تقييدية واما في الشرطية
 فما فيها كية الزمان جميعا ايجابا فهو موجبة والافسالية وفي هذا عرفت
 ان تسمية الشرطية لا يكون باعتبار ركبة المقدم اذ قد تكون الشرطية
 كلية مع تخفية المقدم كقولنا حق كانه زيد انسان فهو صيرون و
 قد تكون تخفية مع كلية المقدم كقولنا ان كان الانسان كاتبيا في
 هذا الا ان فهو محرك الا صابع بالفعل بل تخفيتها باعتبار الزمان
 وكذا كائنها فكانت لازمة والا وضاغ بمنزلة افراد الموضوع
 في الجملة واما جزئية مسورة بان يكون موضوعها كليا ويدخل
 عليه البعض فما يقوم مقامه اما في الجملة كقولنا بعض الانسان
 كاتب في الموجبة وبعض الانسان ليس كاتب في السالبة يظهر من تقييد
 كل من المثالين ان الجزئية ما بين فيها كية بعض افراد الموضوع
 ايجابا او سلبا واما في الشرطية فما بين فيها كية بعض الزمان

ايما با في الموجبة ولما في السالبة واما ان يكون كذلك بان لم يكن
 الموضوع شخصا معينا ولم يكن في الكلية التي يت افراده كلاً او بعضاً
 او كمية الزمان كذلك بل اصله غير متناه في الكمية افراداً او زماناً
 يسمى مهمة اما في الجملة كقولنا الانسان كاتب في الموجبة
 والانسان ليس كاتب في السالبة واما في الشرطية فكان
 فكالمشايين الذين ذكرها المصنف والمهملة في قوة الجزئية
 لان الحكم على افراد الشيء في الجملة مع الحكم على بعض افراده
 مثلاً زماناً وكذلك الحكم في زمان متضمن مع الحكم المطلق اعلم
 انه ابراده الموجبة الكلية ليست متضمنة في لفظ الكل بل قد يكون
 بلام الاستفراغ وما في معناه وكذا اداة الموجبة الجزئية قد يكون
 ببعضها واحد وما في معناها اداة السالبة الكلية لاشي و
 لا واحد وانكرة التي وقعت في الشيء وما يقوم مقامهم و
 اداة السالبة الجزئية ليس ببعض بعض وليس كل وكذا
 ليس بغير ترتيب اعلم ان القضية التي موصوفها مصدر
 بالكل المحمول على لا تنحصر في زمان او مكان او جهة او مهيمة
 فعلية الاشياء وايضا ان القضية التي موصوفها اشياء
 هي بما لا يقدر انما هي ايضا شخصية كقولنا العشرون
حاضرون فان ما صدر عليه العشرون بمنزلة الاجزاء لا
 لا يقال لو عد منه اثنان عشرون وقال بعض الافاضل انما الكلية وكلت

سبب التهمة

سبب التهمة ان يقال العشرون مثل على افراد اكثر ان يكون ذلك
 العشرون من جنس الفرس والانس او البشر او غير ذلك ومن كتبها
 اعتبار كون لفظ العشرون متعللاً على افراد بمعنى انه كقولنا ان يكون
 ذلك العشرون من جنس الفرس والانس او البشر او غير ذلك ومن
 كتبها باعتبار كون لفظ العشرون متعللاً على افراد بمعنى انه كقولنا ان يكون
 مركباً من اربعة خمس او من اثنى عشر وثمانين او من تسعين واثنين وهكذا
 فلا بأس باطلاق المركب والمتعلق اما لزومية ان كان الحكم بالاتصال
 مبنياً على الاقتضا وذلك بان يكون احدهما علّة والاخر معلولاً او
 بان يكون معلولاً على علّة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتربة موهبة
 هذا انظر الى كونه المقدم والتالي معلولاً في نفس الامر واما في تسمية
 الامر لان المقدم والتالي لا يعلم ان يكون احدهما علّة والاخر معلولاً
 ولا الحكم في كل منهما عند المنطقيين بل الحكم في الملازمة تأمل وقد يكون
 بالعكس كقولنا ان كان النجم موجوداً فاشمس طالعة ولا يقال ان
 المعلوم في جنس هو معلول يجوز ان يكون اعتم فلا يعلم كون ما به التهمة
 ملزوماً لما هو الاخص لاننا نقول وجود تلك المتصلة انما هو في مادة
 المساواة لا في كل مادة حتى يرد ما قلت واما مثل كونها معلولاً
 علّة واحدة فكقولنا ان كان النار موجوداً فالارض مضيئة ولما
 السالبة ياتى لا يجد تلك العلّة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالحر
 تأمير فانه لا علاقة بين ناطقة الانسان وناطقة الحمار بهذا في

الموجبة وإنما في السالبة فقلنا ليس كذلك لأنك ناطق بالحق
 ناهي ولا يخفى أنه لا فرق بين سلبية الاتصال وسلبية الاتصاف إذ
 ان يقال قولنا ليس له كذا لأنك ناطق بالحق ناهي ^{أنه} سلبية
 الاتصال لا سلبية الاتصاف اللهم إلا أن يقال ويؤيد بأنه إذا ^{خط}
 سلب الاتصاف فإلزام الاتصاف ضروري لا فرق في أقسام المنفصلة
 في بياض المنفصلة والمنفصلة أي أفرادها إذ هو من القسم فكان
 ادعى أن المنفصلة ثلثة أقسام ونسبة بمارتب إما حقيقية كقولنا
 العدد اما زوج او فرد وهي مانعة لجميع والخط معاً قبل أن تقسم
 المنفصلة إلى أقسام الثلث مفيد بكونها موجبة إذا ذكر من التنافي
 لا يوجد إلا في المنفصلة الموجبة وأقول قد ذكرنا أن شمية لوالها
 حقيقية ومانعة للجمع ومانعة للتوابع على المعنى العرفي لا التقوي
 وقوله ويبين مانعة للجمع والخط معاً بنا على تقدير كون المنفصلة موجبة
 وأما مانعة للجمع فقط أي لا يكون اتصاف في الخط كقولنا هذا الشيء
 إما جرم أو غير جرم المناقاة باصلة في اجتماعها لا في فلوها هذا
 في الموجبة وإنما سألنا فرفع العناد عن الجمع كقولنا ليس هذا الشيء
 أما لا جرم ولا غير جرم فانهما يصدقان على شيء وأما مانعة للتو فقط أي لا
 يكون التنافي في الجمع كقولنا هذا جرم أو ما ان يكون في الجرم وأما ان يكون لا يفرق
 فلا منافاة لاجتماعها بل المناقاة إنما هي في فلوها أي كونه في عدد
 إلى الجرم وقرنة هذا في الموجبة وأما سألنا فرفع العناد عن الخط
 كقولنا

كقولنا ليس هذا الشيء إما جرم أو غير جرم على تقدير كونهما من السلب
 وأردنا على الخط فاحصل الكلام سلب المناقاة بين الجرم وبين لا جرم
 أن المناقاة ثابتة بين لجر الشجر والجر تأمل وبما قررنا ظهوره
 إذا مدقت موجبة منع الجمع وبالعكس وبما قررنا ظهوره إذا
 صدقت موجبة منع الخط صدقت سلبية منع الجمع وبالعكس وبما
 قررنا ظهوره أن الجمع تابع لما هو المذكور أي عبارة عن المذكور بما
 وسلباً وقد تكون المنفصلة ذات أجزاء ثلثة الأولى ترك الثلثة
 على أن الظاهر من الكلام أن المنفصلة مطلقة كالأقسام كانت حقيقة
 لا مانعة للجمع أو مانعة للتوابع ذوات أجزاء أو لو صحت للزم
 أما اجتماع النقيضين أو انفادها وكلاهما محالان ويجوز بالتالي
 الحقيقة التي ذوات أجزاء بين الأجزاء لا بين كل جزء بالنسبة إلى
 أجزاء أخرى حتى يرد ما قلنا وأقول في تحقيق هذا المقام أن من اعتبر
 الانفصال بين كل جزء بالنسبة إلى أجزاء أخرى لم يركب المنفصلة
 الحقيقة ذوات فاقول ما هو في الصورة ذوات الأجزاء بالجزء
 ونما غير الانفصال بين الأجزاء بالنسبة إلى المجموع أثبت ذوات
 أجزاء ولعل المعنى اختار بهذا المذهب فقال وقد يكون المنفصلة
 ذوات أجزاء على سبيل الجمع فتدبر كقولنا العدد أي كسوره أما إذا
 عليه كاشي عشر أو ناقص عنه كالاربعة أو مائة مائة مائة فلا حاجة
 إلى تأويل هذا الشأن على رأي الحق تأمل تنبيه الفرق بين المعدول

والثانية انه المدلول عبارة عن ربط السلب والثابتة عبارة
 عن سلب الربط بان يكون حرف السلب جزء من المدلول وغيره جزئ
 من الاول ان التناقض بين القضية في الانقسام وبين الطريق
 في القضية الثانية ان الحكم في القضية باحد الامرين بخلاف الحكم في القضية
 او بالتناقض المحقق في الانقسام انفصال وفي السلب في القضية تدبر
التناقض في احكام القضايا التناقض ان يكون القضية متناقضتين
 على المعنى المصدر كما بؤيرة حمل الاختلاف وسواء في مفهوم التناقض
 بغير خارجية عن التفسير لئلا يلزم الدور اختلاف القضية خرج
 به اختلاف غير القضية بالاجزاء والسلب خرج به الاختلاف بالحدود
 الشرط وغيره بحيث ملا بسا بحيثية او حيثية التقييد لا
 التقييد ولا الاطلاق تقتضي ذلك الاختلاف لذاته او بواسطة
 امرانه يكون احدهما اي احد القضية المتناقضتين بالاجزاء والسلب
 صادقة في نفس الامر والاخر كاذبة لانه الشئ ان كان صادقا بوجوده
 وصفا في نفس الامر فهو كاذب بعدم ذلك الوصف في نفس الامر لانه
 نفس الامر واحد لا يقبل الاختلاف لا يقال هذا لاقتضاء تاش فيكون
 الوجود في نفس الامر واحدا لا من ذات الاختلاف يقتضي ان يكون احدهما
 صادقة والاخر كاذبة في نفس الامر يقتضي ان السلب والكذب في نفس الامر
 بواسطة الاختلاف قد تم كقولنا زيد كان في الفعل وبالفعل

والاول

والاول لا قول والثاني للثاني وتحقيق ذلك او التناقض والاختلاف
 المذكورة الابدان فاما في النسبة الكلية وذلك الاتفاق يقتضي اتفاق
 ما ذكره المعنى فلذا قال الابدان اتفاقا فاما في الموضوع اذ لو اختلفا فاما ان
 يكونا مساويين او غيرهما فعلى الاول ينتق اقتضاء الذات وعلى الثاني
 ينتق بالكلية والحد لا اذ لو اختلفا فيه فليس معنى ما مر والزم ان اختلفا
 لم يوجد التناقض ولم يفرق الى مساواة لما قبل من الزمان لا يساوي فاما
 تأمل والمكان خلافا بذا يدور ويزيد ليس بالي بمرور الفترة والفعل اي
 ان كانت النسبة في احدهما بالقوة فيلزم في الاخر كذلك وان كانت والاقتضاء
 بالفعل قبل الفعل اذ لو اختلفا لم يوجد تناقض لا يقال ان القوة اتم
 من الفعل فلو قلنا زيد كان بالفعل وزيد ليس بكان بالقوة يلزم
 من صدق احدهما كذب الاخر لان صدق نفي الاعم يستلزم كذب الاخر
 وكذا صدق الاخر يستلزم كذب كذب نفي الاعم لا تانتمور التعم
 هنا معانيد بالفعل الاعم وليس سمنا لان ان ذلك الاختلاف اذا لم
 بواسطة كونه نفي الاعم مستلزما لنفي الاخر تأمل الجزء والكل خلافا
 ان نفي سوداي بعضه الزم ليس يكون ان كلمة والشرط اي التقييد اعم
 من ان يكون باي وجه كان سواء كان بالشرط والآلة والمفعول والغير
 والعدة فلا بد ما قبل من مقتضى الاشياء خارج عما ذكره المقرونين
الموجبة التامة الى السالبة الجزئية تقيضا كلية وتقيضا السالبة
 الكلية التامة الى الموجبة الجزئية كلية كقولنا كل انسان حيوان وبعض

لأنه لا يكون
 في السلب
 في الوجود

ويعني الانت ليس بجوده ناظر الى الاقوله ولا شيء من الاشياء بجوده
ويعني الانت الانتساب جوده ناظر الى الثاني ولا يخفى في ما صدر
المشايخي في اللطاف ولا يلزم من الاختلاف بالكمية عدم اتحاد الموضوع
لان المراد من الموضوع الموضوع المذكور وانما قدم هذا الكلام ولم
يذكره بعد قوله والمقصود ان الجمع ان التكسب ناخبره لدفع شبهه
نشئت من قوله ولا يتحقق ذلك اه وبهي لا يخط الاخذ في الموضوع
كان يفيق الموجبة الكلية السالبة الكلية نفي الموجبة الجزئية السالبة
الجزئية اولاه بعلم هذه القول معلولا لقوله والمقصود ان في صلبه علة
لا يتصور لا يتحقق التناقض بينهما الا ربعة الا بعد اختلافها بالكمية
لان التكسبي قد يكتسب ان كثرنا كل انت كاتب بالفعل ولا شيء
من الناس بكتاب في الفعل لوقيدنا في يدين المشايخي بالقوة او
احدهما بالقوة والاخر بالفعل لم يذكروا تأملوا ولا الجزئيين
قد يصدقان كقولنا معنى الانت كاتب بالفعل والقوة لم يصدق
تأمل اعلم ان قوله ان التكسبي قد يكتسب بالجزئيين قد يصدقان
اذا اخذت حيث المجموع يكون علة واحدة فيكون علة لقوله ولا يتحقق
التناقض الا بعد اختلافهما في الكمية او اذا اخذت حيث ان كل
واحدة علة يكون قوله لان التكسبي علة لقوله نفي الموجبة الكلية
انما هو السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية وعلا كلا التقديرين
بروان الدليل اعلم انه لا يلزم من كذب الكائنين في بعض المراتب

كونها متناقضين في جميع المواد واجب عنه بان لا بد ان تكون مسائل
المنطق كلية ولا كذب الكليتان وصرفت الجزئيات في بعض المواد
لم تكن الكليتان والجزئيات متناقضين تدبروا احكام القضايا
العكس والعكس المستور لان العكس اذا اطلق يرد به العكس
المستور ايضا لم يذكر العكس في النقيض الا بان ضافة فيقال عكس النقيض
لان انما لم يذكره لعدم اعتباره في الانشاجا واعلم ان العكس قد يطلق
على المعنى العبري وقد يطلق على الفنية الحاصلة من التبدل والمراد
بها المعنى العبري بغيره قوله وسيداي مفهوم العكس ان يعتبر من
باب الفعل الموضوع او ما يقدم مقامه كالمقدم لمحمد لان يكلم على شيء
ويراد به المفهوم في الحديث او بان يلزم وجوده في الشرطيات
والحمد او ما يقوم مقامه كالتالي موضوعا بان يكون يحكم عليه شيء او
يراد به الذات في الحديث او بان يلزم وجوده وجودا في الشرطيات
مع بقاء الكيف والايكيا والسلب والتقدير والتكذيب بحال اما الاثر فلا
الايكيا لا يلزم السلب لا يلزم الايجاب واما الثاني فلا اصل ملزوم
والعكس لازم ولا بد من صدق لازم فالاول ان يترك قوله والتكذيب
اذ لا يلزم من كذب الملزوم كذا لازم كذا يجوز خصوصية الملزوم اللهم الا
ان يقال معنى بقاء التكذيب ان يكون العكس مانعا من كذب الاصل بمعنى
كوكا الاصل كاذب بالملزوم في انعكاسه ان تبدل بالقضاء بل الملازم
ان يبقى على حاله نطقه ونحوه بان يقال التكذيب من جانب العكس

لازجائب الاصل فقد انقلبوا الكذب في صحتها اذ لا معنى للبقاء
تفكر ولا كان العكس من قايما رتبة فتقول الموجبة الكلية لا تنكس كلية
لجواز كون المحررا اعم واذا عكست اليها يلزم من هذا الحق على الاعم وهو كانه
فلا يوجب بناء التصديق لا يقال بهذا الدليل اعم لان جواز كونه المحررا اعم في
بعض المواد لا يستلزم عدم الانكاس مطلقا لا نقول اذا الوضعت
الكلية مسائل العلوم مع هذا الدليل فاستلزامه ما لا ريب بل تنكس جزئية
اذا الانكاس اليها مطرقة في مادة اعمية المحررا مساواة لانا اذا قلنا كل
انسان حيوان وحكمت الحيوان على كل فرد فرد الانسان فانا نجد الموضوع
شياء افراد موصوفة بالانسان اذ لا بد من انضاف ذاته الموضوع بشيء
والحيوان فان الاخبار بعد الحكم بها اوصاف الالم يقع المحل فليكن ذلك
افراد متصفا بهذين الوصفين يلزم صدق الجزئية فليكن بعض الحيوان
انسانا وايضا لو لم يصدق لصدق نقيضه وهي كاشي من الحيوان شيئا
فتنفيها الى الاصل فتجمل قياس ينتج لشيء غرقته كفولنا كل انسان
حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج كاشي من الانسان بانسان وهذا
اثبات من كبر القياس وهي فاسدة فثبت نقيضا وهي الموجبة
الجزئية فافلت ان الموجبة الكلية اذا لم تنكس موجبة كلية لذلك
الدليل لم تنكس سلبية جزئية للاختلاف في الكيف يلزم منه ارتفاع
النقيضين قلت عد انعكاسا الى موجبة كلية ناشئ من صدق نقيضها
وهي السالبة الجزئية تأمل الموجبة الجزئية ايضا تنكس جزئية

بهذه الحجة

بهذه الحجة كما ذكرنا ولا يرد ان يجوز ان يكون المحررا في الجزئية اخص كما في قولنا
بعض الحيوان انسان ولو عكست الى موجبة كلية في هذه الماتة لم يطر عليها فادلا بانكسر
مسائل العلوم الكلية ولا يمكن فيها الكلية السالبة الكلية تنكس كلية وذلك ان الانكاس
بين في نقيض يحتاج الى دليل او كاشي كنه دليل ظاهر لانه اذا صدق لشيء المحررا لغير افراد الموضوع
صدق لشيء الموضوع غير كل افراد المحررا اذ اصدق قولنا ان كاشي من الانسان كاشي بعدد كاشي
من الانسان والاصدق نقيضه ويصدق بعض الجزئية فتجملها صغروا نقيضها الى الاصل
فتقول بعض الانسان وكاشي من الانسان كاشي ينتج بعض الجزئية وهو بطر فساد شيئا
من النقيض والنقيض بد فثبت المطمان قلت السالبة الجزئية اذ كانت عكس السالبة
الكلية لم يطر عليها قلت ضرورة ضرورة الا ان السالبة الجزئية مع مكان القلب
الكلية لا يخفى عليك ان البحث الذي هو جزئي انعكاس الموجبة الكلية الى موجبة جزئية
من استلزام ارتفاع النقيض جاز في انعكاس السالبة الكلية ايضا جواب في ذلك المقام
تأمل واثبات الجزئية لا عكس لزوم الجواز كون المحررا اخص فليكن بعض افراد
الاعم كفولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكس السالبة اعم كفولنا بعض الحيوان
ليس بانسان ولا يصدق عكس السالبة اعم غير افراد النقيض كفولنا بعض الانسان ليس
بحيوان وتأملنا لزوم الجواز انعكاسا عند كون بين الموضوع والمحرر عموم ما هو
اوتياينا والاول كفولنا بعض الاسود ليس بانسان وبعض الانسان ليس ببلود والثاني
كفولنا بعض الانسان ليس بغير وبعض الانسان لا يخفى عليك ان الاولي انه ترك
فيه لزوم افتقار لا عكس لها ان من العلوم كليات فلا يخفى فيها الجزئية ولا يفرغ
مبادر القياس اراد الشروع الى القياس مع ان القياس وهو مشترك بين المعقول

انما يكون غلبة بعد تقارن القياس شرطه وهو ان افراد القياس
على طريق الاستخدام اما اقتراني ان لم تكن النتيجة ونقيضها مذكورة
في الفعل اي ترتيب كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فينج
كل جسم محدث فهذا المثال يفيد تعريف الاقتراني على طريق كونه نقبيل
ولذا لم يترقب الى تعريف الاقتراني وهذا امثال الاستثنائي تدبر واما
ان كانت النتيجة او نقيضها مذكورة بالفعل اي ترتيب كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالقمر موجود وهذا شرطية لكن الشمس طالعة
واقعة فينتج القمر موجود لكن الشمس ليس بموجود بهذه رافعة فينتج
الشمس ليست بطالعة فان عين النتيجة مذكورة بالفعل في القياس
الاول ونقيضها مذكورة في القياس الثاني وفي هذا اظهر ان القياس
الاستثنائي سواء اما مستقيم ان كانت نقيضها كذلك فان قلت
عين النتيجة مذكورة بالفعل او غير مستقيم ان كانت نقيضها كذلك
فان قلت قد ذكرنا ان القول اللازم لابد وان يكون مقابرا فقلت
بلى ذكر عين النتيجة في القياس بالفعل قلت المراد بكونها مذكورة بالفعل
ان يكون ترتيبها عين ترتيب ما جعلت جزء قياس ولا يخفى ان هذا
المعنى لا ينافي الغاية تدبر ما علم ان ما يمكن اثباته بالقياس
الاستثنائي المستقيم وطريق ان يجعل ما هو بمنزلة القصور والكبير
مقدما والرد على البايع استثنائي عين المقدم اما ان اول نقيضنا
لا كان الجسم مؤلفا كان محدثا كان المقدم هو والثاني مثله وكل طريق

وهو

وهو ان يجعل ما هو بمنزلة القصور مقدما من حيث ما هو بمنزلة الكبير
فيكون او ان يجعل ما هو بمنزلة الكبير مقدما مع جعل ما هو بمنزلة القصور
قدرا اما الاول فنقول انما كان الجسم مؤلف مع كونه المؤلف محدثا كان الجسم
محدثا كان المقدم هو والثاني مثله واما الثاني فنقول انما كان المؤلف
محدثا مع كونه الجسم مؤلفا كان المقدم هو والثاني مثله فلم يخل
ان يقرر ان هذا في الطريقين اظهر ان اوله ليس بغيره والكبير
اي التدبر كترين من معنى القياس ونقيض المقدمين اكتفا بالاول والآخر
الاستثنائي لا يكون الا بين المقدمين وان كان القياس مركبا من المقدمين على ما
يجب وان علم ان قائله قوله والمقدمين معترضا يقتضي ان يكون المكرر جزءا
من المقدمين كما هو المفهوم من كلمة بين لكن يمكن توجيها ان المراد من الاستثنائي
بين مقدمين ان يذكر في كل واحد من قبل ذلك التام واردة المعلوم وبالعكس
نقول فليست هذا لابراد الاستثنائي المقدمين لا يجزئ في الشكل الاول ما هو
ما فهم يسمى ذلك المكرر هذا او وسطا لوسط بين طرفي المطلوب ومعنى
هذا الوسط هو الوسط بالعقبة لا الوسط المذكور فلا حاجة لنفيها
بهذه التسمية الى عكس تدبر ان الحدان وسط في القصور
الشكل الاول وضع محمول افعلا به المعنوي في كبره موضوعا فليد به ذلك
فلا يكون فيه **قائمة** محمول القصور عين موضوع الكبير كلف من كونه محمول
مفهوم جزء من العقبة فافزاده فراد وعند كونه موضوعا يكون افراد جزء من
العقبة مع ان الحدان واد عند مفهومه واد فعلى هذا لابراد مثل قولنا كل انسان

حيوان ولا حيوان اما انت واما فليس وقيل ذلك لان لا وسط غير
مكرر في ذلك العكس لان الحيوان الذي وقع محمولاً للصغر كما سيجري في
على افراد لا نشأ بعد الحمل عليه كما قبل المراجعة والذي وفي موضوعات
الكبر كما انها هي حيوان الفاء في على جميع افراده فلا تكون فيه كما لا يخفى ومن قال
بان عدم التكرار لان المراد من المحمول من مفهوم ومن الموضوع ان افراد فهم
وموضوع المقادير وجوده في مقدمة التمييز او غيرهما بالذليل عليه هو
الاولى دون الاولى ان فيه تحصيل بل لا يقتضي فساد آخر كما ذكره وكذا
الجزء من مطلق التقييد تدبر بسمي هذا من كونه افراد فاعلم بحجج خصوصه
ومحمول المطلوب بسمي هذا كونه افراد كونه عموم والمقدمة التي
فيها الاصول التي ذكرت فيها الاصول في طريق كما انتهى القصر في لانه وان
الاصول التي فيها الكبرى المقدمة التي ذكرت فيها الكبرى في طريق كما انتهى
الكبرى كونه ذات كبر فان قلت ان الكبرى في كبرى الشكل الثاني في الاصول
كبرى في صغر الشكل الثاني والا كبرى اصغر والا كبرى في الشكل الرابع فليست
يمكن ان يقال فيهم ان القصور ذات اصغر والكبرى ذات كبرى فقلت ان الاصول
والاكبرية باعتبار الوقوع في المبدأ في منزلة من القياس فليست هي
الناشئة من المصداق فقلت ان بعض في الذي والكبرى في شكا
تشبيها بالهيئة الجسمية والاشكال اي مجموع الاشكال لا واحد منها على ما
يعتقده الامم الداخلة على الجمع المضمحل لا مفيد لكفران والا لم يمتنع
هذا الاربعه على كل واحد اربعة بحسب الالحاحات مما لا يعقلية تدبر

لانه المد

لانه الحد الاول وان كان محمولا في الصغر وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول
وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان موضوعا فيها فهو الشكل الاول والثالث
وان كان محمولا فيها فهو الشكل الثاني فمنه الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق
اعلم ان الشكل الاول ينتج مقصورا اربع وشروط اطرافه انتاجا للصغر
كناية الكبرى اما الاول فلانه لو لم يكن الصغر موجبة لم ينتج مقصور
كقولك لا شيء من المبيدات محمولا لا شيء من الجربانك فلا شيء من الجربان
بانت وهو فساد نشأ من سالبية الصغر تأمل وانما قلنا
مكرر لجواز الانتاج سالبية الصغر في بعض المادة كقولنا بعض الجربان
ليس بانت وكل انتا ناطق ببعض الجربان ليس بناطق واما انتا في
فلانه لو لم تكن الكبرى كلية لم ينتج القياس مظهر مقصورا كقولنا كل انتا
حيوان وبعض الجربان ليس بناطق هذا فساد نشأ من غيرية
الكبرى واما الشكل الثاني فلانه ينتج الا محصورين سالبية كلية وسالبة
جزئية وشروط اطرافه انتاجا لاختلاف المقدمتين بالاجابة والسلب
مع كلية الكبرى واما الشكل الثالث والرابع فلا ينتجان الا جزئيتين
الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وشروط انتاج الشكل الثالث ايجاب
الصغر مع كلية احد المقدمتين وشروط انتاج الشكل الرابع ايجاب
المقدمتين مع كلية الصغر واختلاف المقدمتين بايجاب والسلب
مع كلية احديهما والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم فنوره
ههنا كما ان قوله والشكل الاول الخ علة لنوره فنوره ههنا تقرير

كما كان الشكل الاول جعل معيارا للعلوم فتورده ههنا كمن المتقدم حق
والثاني مثله لما كانت لازمة الشرطية نظرية اثبت بقوله الجمل والصور او
ينبغي من المثل جعل تلك المقدمة مع ما تلك الشرطية وطوبى النتيجة
كما عرفت واما باختصار العقل فانه يحذف ما حاصله من ضرب التصورات الاربعة
بالهبة ثانيا بعد فسطاط باجاء التصورات ثمانية ضرب وبهية الكبريكة
فبقى اربعة ضرب فافهم القرب الاول في وجهين الكليتين ينتج موجبة كلية
اشار الى ما ذكرنا جعل المثال بقية الاستدلال كما ذكرنا كل جزم مؤلف
وكل مؤلف محدث فالنتيجة لكل جزم محدث فمعرفة النتيجة مخصوصة بهذا
القرب لا يمكن غيره وايضا ان هذا القرب يستلزم ان تجعل القول
الكلي كبرى وموضوعها نحو المثال الجزئي هكذا في ضرب ضرب فاعمل
وكل فاعل مرفوع فرب في ضرب مرفوع فمعرفة الصورة هي الصورة
الاولى لا غير ولا ينافي تخفية الصور اذ هي مؤلفة بالكلية الثاني في
كليتين والصور فقط موجبة ينتج سابعة كلية لان النتيجة يحصل من
بعض القرب ومن القربين الاولين الشكل الثاني كقولنا كل جزم مؤلف
وكل مؤلف من المؤلفين فمعرفة فلا شيء من الجزم بعينه فظهر ان بالممكن اثباته
بهذا القرب الثالث من وجهين والصور جزئية ينتج موجبة
جزئية لانها اخف بالنسبة الى الكلية وهذه النتيجة تحصل من هذا
القرب ومن بعض القرب للشكل الثالث والرابع ولا يحصل من ضرب
الشكل الثاني باكملها تأمل كقولنا بعض الجزم مؤلف وكل مؤلف

محدث فبعض الجزم محدث ولا بعض ما ذكرنا اشار بتقيد هذا المثال
لا يستبدل بغير العلم ان كل دليل اثبت به الموجبة الكلية اثبت
به الموجبة الجزئية لانه الجزئية اعم من الكلية فاكبره غلة لوجود
الاخف وهو غلة لوجود الاعم بالضرورة وليس بالعكس القرب
الرابع من موجبة جزئية صوري والسابعة كلية كبريتي سابعة جزئية
لان السابعة الجزئية اخف من الاثبات في الكلية وهذه النتيجة كما
تحصل ببعض ضرب الاشكال الباقية كقولنا بعض الجزم مؤلف ولا شيء
من المؤلف بعينه فبعض الجزم ليس بعينه والعلم ان كل دليل اثبت به
السابعة الكلية اثبت به السابعة الجزئية لا يمكنه غلة لوجود
الاخف فهو غلة لوجود الاعم ايضا تنبيه قاعدة **اعلم** ان القول
ان كانت نظرية فطريق اثباتها بالاتزان هكذا لانه العالم لا يخلو
وغيره ويكون وكل شيء شانه كذلك متغير فالعالم متغير وهي صوري
دعوى حدوث العالم وبالاتزان يجعل لك الصوري وهو صوري
قالا لمقدمة تأتي بها من خارج كقولنا لما كان العالم قابلا للحركة والكون
فالعالم متغير كمن المتقدم حق وانما في مثله وبهذا الحكم في اثبات الكبري
النظرية واما اذا كان التعديب نظرية فاثباته لا يكون بالاتزان في ادليل
الاتزان في لا ينتج الا مقدمة والقرب عبارة عن مجموع الدليل بل يكون
بالاتزان في يجعل مجموع الدليل قابلا لمقدمة تأتي بها من خارج
هكذا لما كان الانسان ناطقا كان بدينا ناطقا والانس ناطقا كون

المقدم حق والتالي منه والافترائي بحسب ترتيبه اقسام اقسام
عليه كانه في مثال الافتراضي ولا يكون تلك الخلق في المحسوسات
لا في المحسوسات ولا في الشخصيات اذ لو كانت الكبرية ممتدة لم يقع القياس
ولو كانت شخصية لابد ان تأول بالكلية ولو كانت القوية ممتدة
لابد ان تأول بالجزئية ولو كانت شخصية لابد ان تأول بالكلية
او الجزئية فمذبر واما من مفصلين لمزومين اذ الاتفاق لا يجرى في
القياس كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وصغير
منفصلة وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة كبرية منفصلة ان
كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة فهذا القياس في صورة القرب
الثالث في المثال الاول باءون كلفا وفردا فظهر ان المتصلين
لا يبيح الاستقطة ولك ان تجعل هذه النتيجة مقدمة شرطية لقياس
الاستثنائي فقيم البها مقدمة واضعة فعلى هذا الجوز القياس مركبا
فراقترا في مذكروا ماركب من مفصلين هكذا حقيقيا
كان او مانعة الجمع فقط او مانعة الخلو فقط ومثال الاول كقولنا
كل احد فهو اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج كالاربعة
مثلا او زوج الفرد كالستة مثلا يبيح كل عدد فهو اما فرد او زوج
او زوج الزوج او زوج الفرد فهذه النتيجة منفصلة ومثال الثاني
كقولنا هذا الشيء اما هو او لا يكون فاما هو فاما هو فاما هو
ومثال الثالث كقولنا هذا الشيء اما لا يكون او لا يكون

حجرا فهو اما انسان او فرس نذكر اعلم ان هذه الاشياء تكرر احدها القياس
بهذا القولنا هذا الشيء اما موجود او معدوم والموجود اما جوهري
او عرضي او واجب للمعدوم اما متنج او قابل للوجود فان قلت قدرت النتيجة
للمتصلة من تكرر احدها الجزئيين عند قياس في اصول النتائج
والا فمصول النتائج واما مركب من جملة ومنفصلة كقولنا كذا كذا
بهذا اننا في جوهري وهو الصغير وكل جوهري جسم كبير
يبيح متصلة وهي قولنا كذا كان هذا اننا في جوهري جسم هذا على تقدير
كون الجملة كبيرة والمنفصلة صغيرة واما لو كان بالعكس فلا يبيح الا
جملة كقولنا كل انسان حيوان وكلما كان انسانا كان جوهريا اذ لا يصدق
في القوي الجزئية كقولنا بعض الحيوان انسان وكلما كان انسانا كان ناطقا
لا يبيح متصلة اذ لا يبيح من صدق الاقم صدق الاخص فمذبر وولمكونه
واما مركب من جملة ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج او فرد فهذه
صغيرة وكل زوج فهو منقسم بمساويين فهو كبير يبيح كل عدد اما منقسم
بمساويين او فرد فظهر ان ذلك القياس يبيح منفصلة وكذا لو
عكس الترتيب بانكول الجملة صغيرة والمنفصلة كبيرة واعلم ان ذلك
القياس طريق اخر وتكرر كل في الجزئيين على حدة او تكرر معا فان كان
محمولا على جزئيه معا لمحمول الاخر فبزم التكرير لكل واحد على حدة و
ان كان محمولا على مجملهما في التكرير فكلما معا فمثال الاول كقولنا
كل عدد اما زوج او فرد والزوج منقسم والفرد غير منقسم ومثال

ومثال الثاني كقولنا كلما كان هذا انسانا فان هو حيوان وكل حيوان اما
ابيض او اسود فالنتيجة منفصلة تأويلها منفصلة وكذا لو قلنا لو كان
الترتيب بان يكون المنفصلة صغرى والمنفصلة كبرى كقولنا فرغ من
تعليم الاقراني اراد الشروع الى الاستئناس في فقال اما المقابلة الاستئناس في
الى اخرها قول الشرطية الموضوعية في الاستئناس في اما منفصلة او منفصلة
فان كانت الاولى فاما ان يكون طرفاها هيليتي او متصلين او منفصلين
او مختلفين فهم على كل التقاربين بوضع المقدمة وضع الثاني ويرفع
الثاني وضع المقدمة ينتج كلية كما قال المصنف الشرطية الموضوعية فانه
كانت منفصلة فاستنتج ان المقدمة بنج على الثاني وضع لان وجود
المفروض سواء كان اخصا واما وباستفراغ وجود اللازم وليس بالعكس
اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود المفروض لجواز الاستئناس في تبين الثاني
بنج تبين المقدمة لان وضع المقدمة كلية في المساواة فظاهر واما في العموم
فلان نفي الاعم يستلزم نفي الاخص واذ نفي الاعم اخص من نفي الاخص
فقد برهان قلت في مادة المساواة يستلزم استئناسا على كل واحد
على الآخر وكذا تبين كل واحد تبين الآخر قلت اذ اوضحت كلية
مسائل العلوم بردها على الانتفاض بالمساواة تأمل فان كانت الثانية
فيها حقيقة او مانعة الجمع او مانعة الخلق فان كانت حقيقة فاستنتج
على احد الاخرين تبينها من الجمع والخلق وان كانت مانعة الجمع فقط فاستنتج
على احدهما تبين تبين الآخر ولا تبين تبين احدهما على الآخر اذ

اذ تبينها من الجمع فقط وان كانت مانعة الخلق فقط فاستنتج تبين
احدهما تبين على الآخر ولا تبين تبين استئناسا على احدهما تبين الآخر ولا تبينها
من الجمع فقط فاستنتج تبينها الى الحقيقة ولم يذكر غيره لظهور المقابلة فقال
فالاستئناس على احد الطرفين تبين تبين الآخر وتبين احدهما تبين على الآخر
بما عرفت اتفاقا قد يفتح الذراع فكل هذا اخر ما قصدنا من هذا القلق
بنوفس مولد الكرم اللطف قد تم تبين هذا الكتاب في السرد الثاني
والنصف الثاني من السبع وهو الخصال الثالث من الثلث الاول من النصف
الاول من السرد الثاني من النصف الاول من العشر الثالث من العشر الثاني
من العشر الثاني من الالف الثاني بعد الهجاء تبين قد تم تبينه في السرد
في ما بعد بعد كثر ما بعد ما قبل قبله فاقول ثم الشرح الذي
انما مطلق عبود العلوم والفنون ومقطع زابا ما سلفه السالفون
والافرون الذي ليس اقران وامثال في هذا الصواب لا يتقدم ولا يتأخر
عالم ما هو الذي ترر الارض مشتمة فهو من انوار وما طلعت الشمس
الا بكت بعروبه ولم يروا الانوار لم يعبث به لانه الشمس طلعت والنظرون
ظرونها لا يتقيدون عند صعوده من افراط نورها ونلالو ضيائها
والسنة التي هي كنه محض لبعض ما منه والفاوان مجبته لكن يراه
بلا سبيل روضا ففعل وما للمكرب فلم وعقل الا وهو المختار
عند الارواح والحيات كنه تجر تحتها الانهار ان هذا هو الفوق
العظيم ولا يكذب به الا كل معند انهم فطروا باله حفر جبالنا

نورا او برجه لي غفل عنه تبدل نورنا را اما امكن السعد و
 السعد الشريف وان را في جلاله الدواني لتبدل جلاله الجلال
 الفا في فان را في حاشية على حاشية مبر ابو الفتح لم يخرج في فخره
 ولم يفتح والحاصل ان الزمان وصفه فزيت لا يفاد رصفية ولا
 كبيرة فلا اقدر بل لا يقدر دون علم تعدا دو تفصيله وانا الفقير

المدعو بين الطلاب

تم هذا الرسالة

وقت الظهر

في يد الفقير

خيل بن علي

غفر الله له ولوالديه

م

